

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة
وعضوية القضاة السادة
محمود البطوش، حسين السكران، حابس العبدالات، خضر مشعل

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٧٦٧

المميز: - المساعد العسكري للمحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

المميز ضده: - صالح موسى سلامة الطراونة/ وكيله المحامي عمر الطراونة.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/٢٠١٧٦) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢ القاضي : برد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الكرك في الدعوى رقم (٢٠١٣/٣٠٥) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ القاضي : (بالإزام المدعى عليها القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية بدفع مبلغ (٨١٤٠ ديناراً و ١٠٠ فلس) للمدعي صالح موسى سلامة الطراونة وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٦٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة الواقع في ٢٠١٣/٩/١٩ وحتى السداد التام) وتضمين المستأنفة الرسوم ومبلغ (٢٠٥) دنائير بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي.

ولأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٦/١/١٤ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعي/ صالح موسى سلامة الطراونة وكيله المحامي عمر الطراونة الدعوى رقم (٢٠١٣/١١٣٧) لدى محكمة صلح حقوق الكرك بمواجهة المدعى عليها/ القيادة العامة للقوات المسلحة .

قيمة الدعوى لغايات الرسم مبلغ (٣٠٠) دينار .
وموضوعها : المطالبة بالتعويض العادل وضمن كافة الأضرار حسب الخبرة مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة.

بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٣ قررت المحكمة بأن مجموع الطلبات وعلى فرض الثبوت تتجاوز الحد الصلحي فقررت إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق الكرك صاحبة الاختصاص.

وبعد ورود الأوراق للمحكمة المختصة تكونت القضية رقم (٢٠١٣/٣٠٥) لدى محكمة بداية حقوق الكرك وبعد استكمال إجراءات التقاضي قضت بتاريخ ١٧/١٢/٢٠١٤ الحكم بإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٨١٤٠ ديناراً و ١٠٠ فلس) للمدعي مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٦٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية .

لم يصادف القرار قبولاً من مساعد المحامي العام المدني فطعن فيه استئنافاً وقضت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم (٢٠١٥/٢٠١٧٦) تاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٥ برد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنفة الرسوم ومبلغ (٢٠٥) دنائير بدل أتعاب محاماة.

لم يرتض مساعد المحامي العام المدني القرار الاستئنافي فاستدعى تمييزه ضمن المدة القانونية وتقدم المميز ضده بلائحته الجوابية ضمن المدة القانونية أيضاً .

ودون حاجة للرد على أسباب التمييز وحيث إن قيمة الدعوى لم تتجاوز العشرة آلاف دينار والمميز لم يحصل على إذن تمييز فيكون التمييز مستوجب الرد عملاً بأحكام المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً .

قراراً صدر بتاريخ ٣ ذي الحجة سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٩/٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك